

اعلاه وكما استدل الله عند الاموال او الاضراف على السلم لسبقها سبق ولا مندوب من
جماعة كبرياء داود ولم يصفه بحري عن الجماعة اذا امر وان سلم احدهم ويحكي
عن طائفة من ابي داود بسند حسن ان اول ما سئل عنه من الجماعة هو السلام وما الذي يفرق
ابداؤهم بالسلام وما الفاسق فيهم ويجب على الرجل ان يلبس السلام فانه ما انزل
كفى اذ ارى حريته لان ابراهيم او سلمت ولبس فصد حمله حتى لا يفسد سلامه عرفا
والله لا يرميه الله اذا اجتمع به وذكره ولا يلبس بغيره على حرمه كما في قوله
عاطر ومما يحرم وشاكره ولا يلبس في القوة وفي حياضه وناقص حياضه ومركب
علم لم يلبس منه ومنتجع الاخذ او خوف مفتره وفضل وساجد ومليح ومن
وغيره وانما يحطبه وسنعه ومنتجع الفاسق بعد ان سبق عليه الرد ويحكي
بني يدي قاص ولا جواب يجب على كل الامتاع الحطبه والراجه تدب ابتداءه
على الفاسق ووجود الرد على ان لم يترق التدبر قلبه والاولا وبسنة الابد
سلام صعب على كبر وما شغل واقف او مضطرب ذلك علم وقيل على
كثيرين تنبئهم كبر في سبق ان جواب السلام عليها في مخالفة فلينبئ بها حال
تجمله للفاسق فيلجأ جوارح سلام منونه وان كرهت صبغته ولو مع رسوخ
او كتاب كثر يلبس هنا جوارح كتابه فوراً ان لم يرد لفظه بين الرد على الملبس اية
والبداهة في قبوله عليه السلام ولا يؤمنه سقاط المسلم له لا ذاك
الله تعالى في الاذكار بسن ان يجله بخبراته من حيث فانه سقط حتى هذا
الادعي ودخل في ما سئو سلم امراه على او نحو محرم او سدا وزوج
وكذا على جنبي وهو محرم لا يتخلى ويلزمها في هذه الصوره رد سلام الرجل فان
مستهاه ليس معها امراه اخرى فيمزم عليها رد سلام اجبي ومثله ابتداءه
وربما له رد سلامها ومثله ابتداءه والفقهاء ان ابتداءها يطعمه فيها اكثر
واكتفى مع الرجل كما مره ومع المرأة الرجل ولو سلم على جمع فهو واجب رد
احدا من اذ لا يخشى منه فتنة ح والظاهر ان مردها كما لرجل ابتداءه وواجب
رد سلام الذي يوجب كفاقتضاه كلام الرويحه وقال اللقيمي وغيره انه يست
ولا يجب رد سلام هوناً وسرناً تعد ستره اما غير المتخذه في الرد عليه
ان كان له كبير كالصبي المميز ولا يجب رد سلام القليل من الصلاه اذا تولى به الحاضر
عنده ولا سلام من اتي به بعد نكاحه ان نكح منها او حمله وعنده لم يقبل الا ابتداءه
به فيرد سلامه ولو رد عن رجل او رجلا اجزا ان شرع السلام على كل الاثنا
او صبي او لم يجب منكم من سلمه خلاف نظره في الحنا لان القصد الدعاء وهو منه قريب
ان اناجانه وهذا من وهو ليس من أهله ولا يد في الا ابتداء الرد من زوج الصبي
يقدر بما يجعل به الجاه بالفضل ولو في قبول السلم وظاهره انه لا يد من جهات صبي الصبي
ابتداءه ويجب في الرد على الا صلح بين اللفظ والاشارة نحو اليد ولا يترده

الرد الا ان جمع له المسألة عليه بين اللفظ والاشارة ويلي اشارة الى حرم ابتداءه
وصيغته ابتداءه وجواباً عليه السلام وعنه وكذا في قوله ويلي اشارة الى حرم ابتداءه
النسوة وان فضل الرد فاقوله ونص في الا ابتداءه ويلي اشارة الى حرم ابتداءه
بأن معه من اللبقة زيادة من حمله وبسنة وسنعه ولا يجب وان في المسلم
بها ويحكي سلمت عليه وانما سلمت عليه ويحكي ذلك ولو سلم على ان خرافة في السلم
انما في جوابه السلام بقصد به ان ينزل والا لزم كل الرد ولا يسخى المبتدئ نحو صبي السلم
بالجوارح من غير ان يترد عليه في نظره حسن الا ان يقصد بالها له تأديبه ليرد منه
السلام وانما لياضي بان ابتداء السلام افضل من ردّه كما في الجواب من الظاهر
وتثبت بهمة ونجدة العاطس لان القصد التبر والرد وهو صواب فعل الواجب
الجاهة لصلوات الخزانة وقصبت ان يحكي ثبتت الصبي عن جمع ولما ثبت ثبتت
العاطس لكونه حرة من غير ان يتناول عنه في لفظه فما سب ان يدعي له بالرحمة
المنظمة لثباته على منته وحلقه لا يتعد من شأنه عدوه اذ احمد بدمه من العلو
بركة ولصغير نحو صلوات الله اواره فيك وبغيره قبل الحد فان شك في الرد على من
حملة او رد حمد الله ان حمدته وبذلك في الحمد للمسلم من بق العاطس الجواب
ان من النوص اي من وجع الضرب والنوص اي وجع القطن الاذن والعاطس وهو
وجع النطن وبسنة بربا الشيت الى تلاء من بربوا اذا شانت عرقا وهو
بالشفا وقية بعضهم بالاداعله من كوما فان لم يتابع بان تفرقت من الشيت
بكرها وبسنة للعاطس وضع شي على وجهه وخفض صورته ما ركضه واجبة
مشتمه نحو تهديهم الهولم يجب لانه لا خاتمة بركة بخلاف السلام واذا لم يمتنع
احد فيسب ان يقول بربوا لله والمطير محمد سر او نحو قاصي الحاحي الجواب
في نفسه باللفظ والجرم في اللغز المنع في ردّه في معناه الا في الحظوظ الظاهر
الجملة المشاه والمصيبة والاشارة والمزج عنه والذنب والسببه والجرم والعقوبة
وهو شرعاً ثابتاً بركه في الجرم الواجب والمدوب والمباح وانما ثابتاً بركه
حال كونه من مثلاً انه فا صلواته اليه طاعة الله تارة فموسى فاعل شتون
الا متشال وهو كما قاله لا يتوحي ان يقصد ايقاع الفعل لما يؤبه به على سبيل الطاعة
مخز ما اذا ترك جوارح من ليدوا لغيره على فعله فانه لا يثبت قال ابن عبد الحنبل
وقدم من يقصد التبر في تعريف الجرم والمصروفه بالامتنال ذون الفعل في الواجب
والمدوب ان قرنها انما يقضى الا ناه اذا كان يقصد الامتنال بخلاف الواجب المدوب
ففعلهما يقضى الا ناه مطلقاً لغير شرط فيه ان يقصد على فعله الجرم
وجع والا يجمع حقيقته على ان الخروج من عبادة الطلب لا يتوقف على قصد
الامتنال وان يتوقف على عدم قصد عنه هذا كله في المتوقفين الواجب والمدوب
على التبر استغفارهما كالصلاة اما ما لا يتوقف منها على التبر التفتة الزوجية

جوابه
ان العاطس
قال